العمل والنوع الاجتماعي في الجزائر: الأشكال، التطور والرهانات الجديدة

دراسة حقلية على مشتغلات في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود

الطالبة الباحثة مريم قدوري، جامعة وهران 2

الملخص:

إشكالية المرأة والعمل وكذلك تواجدها في فضاءات غير تلك التي وجدت نفسها فيها محصورة وفق نظام اجتماعي ذكوري، تبقى من الإشكاليات التي لازالت تطرح بقوة من قبل العديد من الباحثين والباحثات، ضف إلى ذلك مسألة تواجدها في القطاع غير الرسمي سواء كفاعلة فيه أو لدوافع قهرية اجتماعية واقتصادية.

ما سيأتي من معطيات في هذه الورقة، هو جزء من دراسة كبرى حول موضوع المرأة في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، حيث أن معطيات هذه الدراسة النظرية والميدانية، تعد مادة علمية ونظرية محورية في موضوع العمل وخاصة الغير رسمي بالجزائر وخصوصية النوع الاجتماعي.

للإشارة، فإن الدراسة الكيفية تمت من خلال استخدام أداة المقابلة التي شملت أكثر من 20 مشاركة من النساء الممارسات الفعليات للتجارة العابرة للحدود والتي تتنوع خصائصهم السوسيوديموغرافية من حيث السن والمستوى التعليمي والأصول الاجتماعية وكذلك الوضع المدني.

الكلمات المفتاحية: المرأة، الجندر، سوق العمل، التجارة غير رسمية، السفر، الجزائر.

Abstract:

The women and work problematic, as well as their presence in spaces other than those in which they found themselves confined to a masculine domination and social system, remain as one of the problematic that is still being raised strongly by many researchers, in addition to the question of their presence in the informal sector as an actor or as a presence under social and economic pressure.

The following data in this paper considered a part of a major study on the subject of women in cross-border informal trade. This theoretical and field study is a scientific contribution in the field of women and labor, especially the gender question in the informal sector in Algeria .

To illustrate, the qualitative study was carried through the interview tool, which included more than 20 participants of women, that actual practices in cross-border trade, with a variety in terms of socio-demographic characteristics of age, educational level, social assets, and civil status.

Key words: Women, Gender, Labor market, Informal trade, Travel, Algeria

تمهيد:

ما سيأتي من معطيات في هذه الورقة، هو جزء من دراسة كبرى حول موضوع المرأة في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، حيث أن معطيات هذه الدراسة النظرية والميدانية، تعد مادة علمية ونظرية محورية في موضوع العمل وخاصة الغير رسمي بالجزائر وخصوصية النوع الاجتماعي، لتعرضه لعناصر ومتغيرات مهمة تتفاعل وتترابط فيه، فالعمل والنوع الاجتماعي يعد مفهوما رئيسيا في الدراسة ومختلف العناصر المرتبطة به تساعد على فهم أعمق للإشكالية البحثية، وأيضا يتيح لنا القدرة على قراءة وتحليل النتائج المتحصل عليها وربطها ببعض.

سنتطرق في ما يلي إلى عناصر مهمة تتمثل في العمل غير الرسمي في الجزائر، واقعه وواقع المرأة في سوق الشغل، سنتعرض أيضا الى مسألة الإقصاء والتهميش وتواجد المرأة في الفضاءات العامة والخاصة، كما سنحاول تقديم قراءة أنثروبولوجية للمرأة الجزائرية والتنقل خاصة في إطار ممارساتها التجارية غير الرسمية والعابرة للحدود من خلال استعراض بعض المعطيات الميدانية حول محددات ودوافع وعوائق العمل غير الرسمي في نشاط التجارة العابرة للحدود وكذلك الأشكال المستجدة في نشاطهن والكفاءات المستخدمة.

للإشارة، فإن الدراسة الكيفية تمت من خلال استخدام أداة المقابلة التي شملت أكثر من 20 مشاركة من النساء الممارسات الفعليات للتجارة العابرة للحدود والتي تتنوع خصائصهم السوسيوديموغرافية من حيث السن والمستوى التعليمي والأصول الاجتماعية وكذلك الوضع المدني.

1ـ العمل الغير رسمي في الجزائر: الأشكال والمستجدات

إن ظاهرة العمل غير الرسمي في الجزائر سواء كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية، موجودة وتتميز بصعوبة حصرها أو قياسها، وحتى على مستوى الدراسات المتخصصة فإنه هناك ندرة، وكان قد أشار إلى ذلك[1] Angel-Urdinola وTanabeمنذ حوالي بضع سنوات في وثيقة للبنك الدولي حول

العمل غير الرسمي بمنطقة MENA أي دول شمال إفريقيا والشرق المتوسط لسنة 2012، وهذه الندرة في الدراسات راجعة الى عدة عوامل منها ما تعلق بغياب المعطيات الدقيقة والميكرو اقتصادية حول الظاهرة، وأيضا لصعوبة التصنيف والقياس نظرا لعدم وجود مسوح اجتماعية دورية على الأقل لإعطاء وضف تقريبي للظاهرة ومختلف خصائصها. فيما يلي سنحاول عرض بعض المعطيات عن وضعية وخصائص العمل غير الرسمي بالجزائر.

تاريخيا ظاهرة العمل غير الرسمي وجدت حتى قبل استقلال الجزائر، ثم بعد ذلك أخذت في التطور والنمو والبروز والتمظهر بمختلف الأشكال، وذلك لعدة عوامل، حيث أن النمط الاقتصادي الذي عرفته الجزائر قبل الاستقلال كان نموذجا اقتصاديا كولونياليا رأسماليا، الملكية كانت لأرباب العمل، أغلبيتهم الساحقة من الأوروبيين، في حين نصيب الجزائريين كان في قوة عملهم والتي نظرا للظروف الاستعمارية والقهرية كانوا أغلبهم يعملون بشكل غير دائم وبدون حماية اجتماعية، مما جعل الظاهرة تأخذ أبعاد كبيرة وواسعة الانتشار قبل الاستقلال، بالإضافة إلى سيادة أنماط أخرى من العمل غير الرسمي في قطاع الفلاحة الواسع الانتشار سواء ذلك الذي كان تحت استحواذ وهيمنة الأوروبيين من الكولون أو على مستوى القرى أين غالبية "الأهالي"، وبعد الاستقلال تبنت الدولة توجها اشتراكيا، وانطلقت في عملية انشاء بنية صناعية كبيرة مما أدى إلى استقطاب أيدي عاملة أغلبها ريفية، إلى جانب مشروع ثورة زراعية[2]. فيمكن القول أن القطاع غير الرسمي لم يعرف حدته إلا بعد هذه المرحلة التي انتهت مع أواخر السبعينيات. ومع الثمانينيات ظهرت أنماط أخرى من العمل غير الرسمي والتي شابهت تلك التي كانت في المجتمعات التابعة للاتحاد السوفياتي، خاصة التجارة العابرة للحدود التي عرفت رواجا كبيرا آنذاك، ثم توسع نطاق العمل غير الرسمي في ظروف متدنية عاشها الجزائريون خاصة في التسعينيات أين تم تسريح العمال بالآلاف بفعل الأزمة الاقتصادية والسياسة الانتقالية التي برزت من خلال إعادة هيكلة المؤسسات وتمهيدها للخصخصة، مما اضطر الكثير من المسرحين إلى التوجه نحو أنشطة غير رسمية محدودة الرأسمال ومتواضعة الإنتاج والتي أغلبها كانت تنحصر في ممارسات تجارية.

السياسات التي فرضت على الجزائر والمديونية من خلال ما يسمى بإعادة الجدولة، خلفت "آثار سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية التي أدت إلى زيادة نسبة البطالة (...) وهذا ما أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها تجارة الأرصفة، بالإضافة إلى بعض الممارسات

السلبية لتغطية الطلب المتصاعد عن طريق ظاهرة "الترابانـدو" وتجارة الحقيبة التي انتشرت لدى بعض النساء الجزائريات في هذه الفترة"[3].

لقد شكلت الأسواق في الجزائر سواء تلك اليومية في الأحياء الشعبية ووسط المدن أو تلك الأسبوعية مسرحا لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، رغم أنه في أواخر الألفينات اتجهت الحكومة في عدة مبادرات نحو غلق تلك التجمعات التجارية الفوضوية وفتح محلات وأسواق منظمة، حيث أنه بالفعل تم منع التجارة في الأحياء خاصة في وسط المدن، لكن سرعان ما يعاد انتشار هذه الأنشطة وهذا ليس غريب لعدة عوامل منها ماتعلق بخصوصية الظاهرة في حد ذاتها والأخرى تتعلق بعدم توازن عروض العمل في سوق الشغل الرسمي مع طلبات التشغيل التي تتضاعف، خاصة وأن مخرجات التعليم جد مرتفعة من حيث عدد المتخرجين من مختلف المستويات التعليمية، بالإضافة إلى ظاهرة التسرب المدرسي، فعدد المتخرجين لسنة 2015 على سبيل المثال بلغ اكثر من 230 ألف حامل شهادة جامعية موزعين على 180 ألف شهادة ليسانس وأكثر من 55 ألف شهادة ماستر، بالإضافة إلى 800 دكتوراه مناقشة لنفس السنة[4].

من كل هذا فإنه يمكننا اعتبار أن الدناميكية المجتمعية و"الانتقال كان له بدوره انعكاس سلبي على الناحية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع. فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد"[5].

إن القطاع غير الرسمي يتميز بقدرته على استقطاب يد عاملة واسعة مختلفة الخصائص السوسيو-ديمغرافية، مقابل عدم قدرته على ضمان الجوانب الاجتماعية للعمل، والمخاطر الكثيرة التي يتسبب فيها للنشطين كقوة عمل فيه، من جهة أخرى هو يشكل مصدرا من مصادر الدخل الخام للبلد، وأيضا مصدرا من مصادر الخلل السوسيواقتصادي خاصة ما يتعلق بالتهريب الكثير من المنتجات المضرة بالصحة العمومية، والمهددة للأمن القومي أو المسببة للندرة وكذلك مشكلة العملة الصعبة التي تعد من الأنشطة الرائجة في القطاع غير الرسمي كبنك مالي من العملات الصعبة خارج إطار الرقابة المحاسباتية والبنكية الوطنية.

إن حجم القطاع غير الرسمي حسب معطيات كل من ons و cnes ما فتئ ينموا والمفارقة العجيبة، أنه نما أكثر في فترة الألفينيات حيث أن سنة 2005 سجلت نسبة تفوق 38 بالمئة في زمن تحسنت

فيه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، مقارنة بفترة التسعينيات، بالرغم من تسجيل تراجع سنة 2011 إلى أقل من 30 بالمئة لكن تبقى النسب معتبره والقطاع الغير رسمي يفرض منطقه السوسيو اقتصادي، كما أنه وفي الفترة الأخيرة من سنة 2011 صرحت وزارة التجارة بوجود 765 سوق غير رسمي في الجزائر ينشط به 61127 شخصا، يمثلون 05% من عدد التجار المسجلين في السجل التجاري والذين يبلغ عددهم 1238983 تاجرا[6].

كل هذه المعطيات تبين التزايد المستمر لمعدلات العمل غير الرسمي في الجزائر وتزايد عدد الناشطين به بالرغم من مختلف المشاريع التي استهدفت تشغيل وإدماج فئات مجتمعية مثل الشباب والمرأة والتي بالرغم من إسهامها كميا في تحقيق أهدافها لكن لازال الوضع "إشكاليا" من منطق النوع والاستراتيجية.

2ـ المرأة واستغلال الفضاء في المجتمع الجزائري

إن الحديث عن المرأة في المجتمعات التقليدية العربية والمجتمع الجزائري، يعني وضعها ضمن سياق اجتماعي وثقافي وتاريخي، في فهم وتحليل العلاقات وأيضا فهم مناطق الاستغلال، حيث أن وضع المرأة وموقعها كثيرا ما تم تحليله وفق منطق علاقات الهيمنة وما ينتج عن ذلك من تهميش للأنثى في سوق العمل والفضاء العمومي، وهناك من الأعمال التي وجهت دراساتها نحو مسائل الأنثوية والذكورية والاختلافات الموضوعية في التركيبة الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي.

الكثير من الأعمال والدراسات حول مواضيع مختلفة خاصة تلك التي تتحدث عن العمل، عمل المرأة وتقسيم الاجتماعي للعمل، أشارت إلى موقع الهيمنة ضمن التحليلات، فالباحثة **أورزولا شوي Ursula Sheu** وصفت ذلك بالطابع الخاص لتقسيم العمل بين الجنسين أين تجري الأنشطة من قبل المرأة والرجل في مجالين مختلفين أو منفصلين عن بعضهما تماما، فالمرأة تقوم بالعمل في المجال الخاص بالأسرة، وللرجل المسؤولية عن العمل خارج البيت[7]، إنه الاعتقاد "الرجولي" السائد والذي يعتبر أن العمل هو مسألة الرجل كما توصل إلى ذلك الباحث بدراوي سفيان[8]، وعموما تبقى هذه المسألة معروفة في الأدبيات السوسيولوجية والأنثروبولوجية بتقسيم العمل الاجتماعي ضمن إطار نشاط اجتماعي جندري.

في الجزائر، كان ولا زال النقاش دائما حول مسائل تتعلق بالمرأة وبالمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكل هذا يمكن تسميته بالنقاش حول موقعها في النظام الاجتماعي، الأمر الذي يصفه بيير بورديو P.Bourdieu بقوة النظام الذكوري، *فالنظام الاجتماعي يشتغل باعتباره آلة رمزية هائلة تصبوا إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها، إنها التقسيم الجنسي للعمل، والتوزيع الصارم جدا للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين لمكانه وزمانه وأدواته، إنها في بنية الفضاء مع التعارض بين مكان التجمع أو السوق المخصصة للرجال والمنزل المخصص للنساء"*[9]، ورغم هذا إلا أن المرأة خرجت إلى العمل وإلى الفضاء العام ولدوافع عدة منها الاجتماعية المرتبطة بالارتفاع في التمدرس والمستوى التعليمي للمرأة وكذلك لدواف اقتصادية كما عبر عن ذلك مصطفى بوتفنوشت "*من أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية وهو ضرورة ألزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الحديث إذ أن أعباء المعيشة وغلائها من جهة والتطلع إلى مستوى أفضل من جهة أخرى دفع المرأة الى الخروج في البحث عن عمل*"[10].

وبالتالي فالدراسة والعمل هما أكثر أوجه تواجد أو محاولة تواجد المرأة في الفضاء العام، والنظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري لا يختلف عن المجتمعات التقليدية التي جعلت من المنزل والعمل المنزلي أمرا طبيعيا ومكانا للتواجد العادي والطبيعي للمرأة، وما تواجدها في الفضاء العمومي إلا مسألة تفاوض أسري ومجتمعي يقبل ويتنازل دون المساس بمرتكزات منظومته الثقافية والاجتماعية حول المرأة، الفكرة التي كانت استنتجتها الباحثة شارب دليلة، وعبرت عنها بوجاهة قائلة: "مهما كان الأثر العميق للنزعة الذكورية التي يلمسها الدارس للأنوثة والذكورة في ثقافة المجتمع، وفي تفاعلات أفراده وتجلياتها في مظاهر القبول والأذعان في مختلف طرق التعامل والعمل في مؤسسات الفضاء الخاص والعام، فإن التغيرات الظاهرة على مستوى المجتمع هي معطيات من العبث إنكارها، لكنها مرتبطة هي بذاتها بآليات الدوام التي تعين اكتشافها أو محاولة اكتشافها باعتبارها كامنة خلف هذه التغيرات ..."[11].

2ـ1ـ المرأة والاقصاء والتهميش ظاهرة بأوجه متعددة

يعرف الإقصاء بالظاهرة المتعددة الأبعاد والتي تمس الأشخاص كيف ما كانت وضعيتهم في السلم الاجتماعي، وفي أي وقت وتحت أي وضع يتعلق بوجودهم الاجتماعي،[12] هذا المنظور العام لمفهوم الإقصاء يفهم منه أن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي ليست في حد ذاتها ذات مرتبطة بالنوع الاجتماعي

مادام أي فئة في الهرم الاجتماعي معرضة لذلك، كما أنها متعددة الأبعاد لارتباطها بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية وسيرها اليومي ومختلف الأحداث والحوادث المعرض لها الإنسان في خضم ذلك (الطلاق، الرفض من قبل المجتمع أو الجماعة، البطالة، الشيخوخة ... إلخ)، كما يمكن أن نفهم أن عملية الإقصاء مرتبطة أيضا بمسالة "الرباط الاجتماعي" le lien social، فالمتعرض للإقصاء ليس بالمعزول تماما عن المجتمع ولا بالمقبول اجتماعيا، بفعل ذلك الخلل الذي قد يصيب الروابط الاجتماعية التي من المفروض أن يكون دورها في أي مجتمع هو ضمان نوع من الاتساق الاجتماعي من خلال الاتكاء على أشكال متعددة من التضامن.

في الاقتراب السوسيولوجي، من بين المفكرين الذين ساهمو في الكتابة في الموضوع نجد روني لونوار René Lenoir[13] في كتابه «les exclus » "المقصيون"، مع أنه سابقا لم يتم في حدود علمنا واطلاعنا تداول المفهوم، لكن تم استعمال مفاهيم أخرى التي ارتبطت بالوضعية الاقتصادية والفقر ...إلخ، وهذا يبرره السياق التاريخي أين كان النمو الاقتصادي والنظريات المهيمنة فيه هو السائد.

لكن بعد السبعينيات تم تداول مفاهيم "الفقر المتعدد الأبعاد" و"الاقصاء الاجتماعي"، في نفس الطرح تم تداول مفاهيم أخرى قريبة الدلالة لمفهوم الاقصاء الاجتماعي، فبورديو Bourdieu استعمل مفهوم le déclassement و سيرج بوغام Serge Paugam و دومينيك شنابر Dominique Schnapper استخدما مفهوم Disqualification Sociale [14] والذي يعرفه بالعملية التي تجعل من الافراد مهمشين نتيجة قطيعة في الرابط الاجتماعي، حيث يعتبر الاستبعاد الاجتماعي لديه الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه في مسار الإقصاء، من خلال مزيج من الخطر الاقتصادي القوي والصعوبات الشخصية أو العائلية[15].

أيضا روبرت كاستيل Robert Castel[16] يستخدم مفهوم Désaffiliation والذي فسره بـــ: "العملية التي تساهم في تفكك المجتمع ويؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية. كل هذا يوضح جليا، كيف أنه كلما كان هناك تزايد لأشخاص هم في حالة من الضعف اجتماعي الكبير، ينتهي بهم الأمر في حالة "تدني المستوى الاجتماعي" déclassés أو "عدم التأهيل" disqualifiés كأعضاء في فئات الانتماء الأولية خاصتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك من تحدث عن "خطر الإقصاء المهني"[17] للعمال الأقل مهارة وهذا ما يهدد في خطر بطالة طويلة الأمد، ويمكن تفسير هذا الخطر من خلال عدة عوامل أهمها: انتشار تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات التي أصبح من خلالها من غير الممكن الإدماج المهني للعمال ذوي المهارات اليدوية، وجمود في المؤسسات الإنتاجية وفي سوق الإنتاج والعمل بفعل المنافسة ومتطلبات الابتكار والجودة مما يشجع على اختيار أفضل المهارات والمواهب على حساب الأقل مهارة.

في إطار الحديث عن ظاهرة الاقصاء والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، يجدر بنا الاشارة إلى الفئات المعنية وأشكال هذا الاقصاء، حيث أن أغلب الدراسات التي تعرضت للموضوع تحدثت عن فئات العاطلين عن العمل، والأميين، المعاقين جسديا وعقليا والمشردين والمسنين، والأمهات العازبات وأطفال الشوارع ... إلخ، كفئات تعتبر دائما هذا من الناس المشار إليهم عندما نتحدث عن الاستبعاد.

لكن يبقى الأمر مرتبطا بدرجات وتفاوت ملاحظ، نظرا لخصوصية كل فئة وكذلك خلفية كل طرح ودراسة، ومثال ذلك: أن الاتجاهات النسوية عادة ما تطرح موضوع المرأة في خانة الهيمنة والإقصاء الاجتماعيين في المجتمع "الذكوري"، كذلك مسألة الشباب والهامشية، أيضا هذه الهامشية وإن اقتربت كثيرا من مفاهيم الإقصاء والاستبعاد، أصبحت تتميز بحالة "الدوام" كما يذهب الى ذلك كاستل R.Castel .

الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي كما ذكرنا قد يرجع أساسا إلى عوامل مختلفة على أكثر أو أقل درجة من الخطورة، أو جذب للانتباه، فكما يمكن أن يكون ناجما عن اضطراب في حياة الفرد اليومية (مرض، حوادث ... إلخ)، لكن أيضا يتعلق الأمر بعدم المساواة الاجتماعية وانعدام الأمن والوصم ومختلف المشاكل التي تواجه الشخص منذ طفولته وخلال مسار حياته والتي تعتبر ذات وجه ملموس مادي أو رمزي غير مادي.

وموقعة الظاهرة في المستجدات الإقليمية والعالمية فيصبح الإقصاء يرتبط ويتجلى بمظاهر ونواتج النزاعات والصراعات، وقضايا اللجوء والهجرة حيث أنه يوجد أفراد لا يملكون وثائق في بلد المقصد مقيمون بصورة غير مشروعة، كذلك أولئك المتواجدون في السجون في مجتمعات ذات نزاعات سياسية أو طائفية ومذهبية، وأيضا المطلق سراحهم والذين يجدون صعوبات كبيرة في الاندماج.

فيما يتعلق بواقع المرأة –ضمن ظاهرة الإقصاء– يمكننا جرد العديد من الكتابات والتقارير من مختلف الهيئات الأكاديمية وغير الأكاديمية ومن باحثين أكاديميين ومناضلين ومناضلات في المجتمع المدني، هو موضوع أسال الحبر بقدر ما أسالته القضايا المتعلقة بالمرأة والجندر عموما، فلقد كتبت

هيلان ريكمانس Hélène Ryckmans موضوعا عنونته بـــ: "نساء مهاجرات، نساء فقيرات، بالنسبة للمرأة الاقصاءات تتعارض وتتشابك بعضها مع البعض"[18] حيث استعرضت في مقالها مختلف أشكال الإقصاء والتهميش من اتخاذ القرار، العمل، من الاستفادة من الموارد، من الأرباح من مختلف العمليات الإنتاجية، الإقصاء الاجتماعي وتغييبها عن عملية التنمية ...إلخ.

لقد حوصلت الباحثة المسألة في الأساس التاريخي للآليات التي أدت إلى تثبيت هذا الإقصاء ومختلف الاستثناءات المرتبطة به والعائدة بالدرجة الأولى إلى قوة الأبوية، يضاف إلى ذلك التقليل من قيمة مساهمة المرأة مما يؤدي إلى المغالاة في الرؤية الاقتصادية المادية للتبادلات الاجتماعية للسلع المنتجة، وكذلك يتعلق الأمر بمفهوم طبيعوي للمرأة: القائل بأنه من طبيعة المرأة هو الرعاية والعمل المنزلي، الذي لا يعطي أي قيمة وظيفية للمرأة بل ويزيد في استبعادها وإقصائها من الفضاءات العامة والسلطة.

في الجزائر، استعرضت دراسة مسحية أجريت من قبل مجموعة باحثات لفائدة منظمة المرأة العربية والتي كانت بعنوان "دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية "سنة 2009، بعض من سياسات التمكين التي تبنتها الدولة الجزائرية لصالح المرأة من خلال العديد من الإصلاحات، خاصة ما تعلق بالوضع القانوني وتكريس المساواة في العديد من الجوانب من خلال مبدأ تكريس الأهلية للمرأة بنفس أهلية الرجل، حيث أشارت الدراسة إلى أنه: *" لا يقبل قانون علاقات العمل أي تمييز في إبرام عقد العمل والأجر والحقوق الاجتماعية المرتبطة بالعمل إلا على أساس الكفاءة والجهد. ولا يتضمن نظام الضمان الاجتماعي، أي تمييز مرتبط بالجنس، فزيادة على الحقوق الأساسية مثل التأمين على المرض وحوادث العمل، هناك حقوق خاصة بالمرأة لاسيما في إطار حماية الأمومة (عطلة الأمومة...) وكذلك التقاعد"*[19].

في السرد المتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية، الدراسة أظهرت مختلف الجوانب الإيجابية المرتبطة بمبادرات ومشاريع مختلفة لفائدة المرأة وتحسين أوضاعها، الأمر الذي يبعث على التساؤل حول حقيقة هذه الوضعية، وكذلك مبررات كل تصور حولها.

3ـ المرأة الجزائرية والتنقل: محاولة أنثروبولوجية

3ـ1ـ المرأة: من التهميش إلى الاعتراف

خروج المرأة للعمل عموما وفي التجارة العابرة للحدود بالخصوص، مرتبطة في كثير من الأحيان بوضع سوسيو اقتصادي دفع بها إلى ذلك، الوضع التهميشي الذي تعانيه دفع بها إلى التوجه نحو استقلالية أكثر في حياتها بداية بولوج العمل. عموما، حيث قد لاحظ العدي الهواري Addi Lahouari أن الارتفاع النسبي للنساء العاملات في الأحياء والمناطق الشعبية عادة ما يعود إلى ارتفاع موازي في نسب الطلاق، حيث يرى أن عمل النساء الأرامل والمطلقات "*متسامح معه نظرا لسنهم المتقدم*"[20]، وأنه هناك مشروعية لضرورة الحصول على دخل إضافي لإشباع حاجيات العوائل المتكفل بها، وحتى ولو كن نساء شابات، فغياب رجل شرعي في حياتهن يجعل من مسألة الشرف في خروجهن للعمل غير مطروحة[21].

3ـ2ـ هجرة المرأة: من تبعية الرجل إلى الهندسة المستقلة للسفر

تواجد المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي بالجزائر وبالخصوص في "طراباندو" بالجزائر يعد حديثا نسبيا، وما يثير الاهتمام في الظاهرة هو محاولة حصر وتوضيح مختلف التنقلات والأبعاد المصاحبة لها، في ممارسات المرأة في التجارة العابرة للحدود، وبالتالي محاولة اقتراب يمكن تسميته ب "تأنيث الهجرة، التنقلات ذات الأهداف الاقتصادية والتجارية"، حيث أن بعض الإحصاءات التي قدمتها "منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي OCDE[22] بينت أن النساء يمثلن نصف المهاجرين الداخلين إلى دول المنطقة.

وفي الجزائر والدول المغاربية، ظاهرة تأنيث التنقلات، برزت للعيان بصفة واضحة منذ الثمانينيات أين شكلت الوجهات الجنوبية لأوروبا مثل إيطاليا فرنسا وإسبانيا وكذلك نحو دول الخليج، وجهات مفضلة وذات دخول أنثوي كبير من قبل المقيمين بالدول المغاربية، حيث عملن" كمضيفات بالمطاعم وعاملات بالمنازل، تاجرات، معلمات ومدربات ...إلخ، وبالتالي هي صورة بعيدة عن تلك الصور النمطية والتقليدية للمرأة المغاربية، هذا بالإضافة إلى أن الكثير من النساء تاجرات الحقيبة عشن تجارب هجرة سابقة"[23].

وفيما يخص موقع الظاهرة في التحليل المرتبط بعلاقات الهيمنة، يجدر بنا ذكر أنه لم يعد ينظر إلى

المرأة على أن هجرتها هي بسبب هجرة الرجل (الزوج، الأب، الإبن... إلخ)، وإنما أصبحت المهندسة والفاعلة الرئيسية في ذلك، من خلال النشاط الاقتصادي، تجارة الحقيبة، هذه الظاهرة فعلا تجعل من المختصين يعيدون التفكير في الأدوار الحقيقية لهذه الفئات من النساء.

حيث أننا من خلال حواراتنا مع مختلف المشاركات في الدراسة لمسنا في الأغلب أنهن مسؤولات عن تنظيم سفرهن، وتحمل مختلف مخاطره ومسؤولياته، عدا بعض الممارسات التي نرى أن لها خلفية سوسيوثقافية، تتعلق بدرجة "ثقافة التضامن"، ويتمثل الأمر في اختيار السفر مع أفراد من المعارف. وتقول في هذا الصدد مبحوثة ذات الثلاثة عقود (30 سنة)، مستوى جامعي وأم لطفلين، خمس سنوات خبرة في التجارة غير الرسمية تجارة الحقيبة:

"أول مرة قررت نسافر، كان رايي، ولا واحد ضغط عليا أو فرض عليا رفيق من العايلة، بالصح كان لازملي رفقة، وهوما الناس اللي موالفين يسافروا البزناسة والبزناسيات، فالأول رحت مع اللي نعرفهم وبعدين إما وحدي أو كل مرة نتلاقاو في المطار Meme par hazard (حتى ولو بالصدفة)"

كما ذكرنا، هذه الرحلات هي هجرة، طوعية إرادية ومستقلة ومنفردة، يمكن افتراض أن هذه الهجرة من قبل النساء الجزائريات بالخصوص كرد على رغبات الاستقلالية واكتشاف حياة أحسن، وأيضا بسبب عوائق وصعوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية[24]، مع أن هذه الفرضية ليست الوحيدة المفسرة لهذه المظاهر، خاصة في ظل عولمة سوق العمل.

4ـ مكانة المرأة في سوق العمل بالجزائر:

تشير إحصائيات بعض الهيئات المهتمة بالظاهرة أنه في أغلب الدول النامية نسب النساء العاملات منخفضة في القطاع الرسمي، وبالمقابل وفي القطاع غير الرسمي هي جد مرتفعة مقارنة بالذكور، حيث أنه أكثر من 60 بالمئة[25] من العاملات في العمل غير الرسمي خارج قطاع الفلاحة، وإذا ما أخذنا هذا الأخير بالحسبان وبما انه قطاع مؤنث خاصة العمالة الموسمية فإن النسب بكل تأكيد سترتفع. وتشير بعض الأطروحات إلى أنه حتى على مستوى العمل غير الرسمي فإن طبيعة المهن والأنشطة التي تمتهنها النساء هي الأنشطة الدونية والصعبة، وفيما يخص النساء اللاتي يمارسن

أنشطة حرة غير رسمية على شكل محلات أو مؤسسات فإنها تتميز بصغرها وتواضع حجم رأسمالها وتتركز في قطاعات ضعيفة الاستثمار والأقل أجرا والتي ترتكز على كفاءات تقليدية.

كما أنه هناك نسب معتبرة من النساء العاملات بمنازلهن، نظرا لهيمنة الأطر المجتمعية، التي تحد من حركة المرأة خارج منطقتها الجغرافية منطقة الإقامة، لكن ما يجدر الإشارة إليه هو أنه رغم الاعتقاد بأن النشاط الاقتصادي غير الرسمي سواء الحرفي أو المنزلي أو في قطاع الفلاحة يرتبط في كثير من الأحيان بخصائص اليد العاملة النسوية التي تتميز بأميتها وعدم امتلاكها للمعرفة والمهارة اللازمة، إلا أنه وحسب نشرية الديوان الوطني للاحصائيات لسنة 2015 أقل من 04 بالمئة من النساء ضمن فئة النشاط الاقتصادي لا يملكون أي مستوى تعليمي، مقابل أقل من 01 بالمئة من فئة البطالين من الإناث[26].

إن البنى السوسيولوجية للمجتمع الجزائري كما في المجتمعات العربية والإفريقية (المجتمعات ذات المرجعية التقليدية) تتميز بقوة وصلابة البنية البلطريركية، هذا التصور ولو أنه اختلف من حيث مجالات تجذره في الحياة اليومية أين لا نجد تدخل واسع وكبير وملاحظ في مختلف المجالات بالنسبة للمرأة مقارنة بالرجل، فجنسنة مختلف الأنشطة الاقتصادية " La sexualisation des activités économiques " بالخصوص في الحياة اليومية للجزائريين لا تمس فقط الحياة المدينية بل في الريف والذي هو مصدر الوعاء الثقافي الذي يستمد منه الجزائريون الكثير من مبررات الممارسة والتصور في حياتهم وفي مختلف المجالات.

المرأة هي رمز إعادة الإنتاج المنزلي، الحفاظ على النسل، المرأة في المجتمعات التقليدية هي مكمل للرجل من خلال وظيفتها التربوية والبيتية، فالبيت هو مؤسسة النشاط المشرعة لها اجتماعيا وبطبيعة الحال وفق منطق يستمد شرعيته من "الدين" أو التصورات الدينية.

على هذا الأساس لايزال دور المرأة الاقتصادي جد محدود و"محصور" مقارنة بنسب تواجدها كقوة عمل، كفئة في سن النشاط وكذلك كما ذكرنا سابقا كفئة من حيث المستويات التعليمية استفادت من تعليم عالي مهم، حتى أنه على مستوى النجاح في الشهادة البكالوريا فاقت نسبة 61 بالمئة من الإناث سنة 2014 حسب موقع وزارة التربية والتعليم.

من جهة أخرى، العديد من الدراسات سابقا [27] التي تعرضت لموضوع تواجد المرأة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، توصلت إلى نتيجة مفادها التواجد الكبير للمرأة في القطاع الفلاحي، بالمقابل عدم استفادتها من التكنولوجيا أو فرص كبيرة للتكوين في إطار هذا النشاط، بمعنى تواجدها هو كقوة عمل يدوية فعالة ورخيصة من حيث التكلفة والأجر.

لقد أشار الباحث عطار عبد الحفيظ أن العوامل الدافعة إلى ولوج المرأة إلى سوق العمل الرسمي تشكل في حد ذاتها عواملا معيقة لولوجها الى العمل والتشغيل الرسمي، هذه المفارقة مبررة بعدة عناصر ترتبط بعمليات التحضر وتطور النسيج الحضري في الجزائر الذي شكل عاملا مهما في تحول بعض الأدوار التقليدية للمرأة إلى أدوار اقتصادية. فبروز ما يعرف بالعمل المنزلي هو أحد نواتج هذه الديناميكية، بحيث أن تعقد الحياة الحضرية والتغيرات التي صاحبت السلوك الاستهلاكي لسكان المدن جعل من المرأة تستغل وجودها في المنزل سواء بدافع شخصي أو خارج عن رغبتها، "*مما سمح للمرأة (الماكثة في البيت) بتوفير وقت كانت تنفقه في نشاطات خاصة بالعائلة قد تستغله في نشاط آخر داخل المنزل*[28]" خياطة، طبخ، الاستجابة لطلبات الأعراس والحفلات...إلخ.

وعليه تحول نموذج النشاط اليومي للمرأة الماكثة في البيت خاصة من ذلك النشاط الروتيني الموجه للاستهلاك الذاتي (غير تجاري) إلى نشاط اقتصادي غير رسمي ربحي أي أصبح يمثل نموذجا سوقيا في التبادل بطريقة غير رسمية.

5ـ المرأة الجزائرية والتجارة غير رسمية العابرة للحدود: محددات اجتماعية أم توجه نحو الاستقلالية؟

المقصود بالمحددات السوسيو اقتصادية لتوجه الفرد، هو مختلف العوامل المرتبطة بالحاجة المادية، والظروف الاجتماعية القاسية، والهامشية، والبطالة، والفقر، والعمل المتدني، والأجور المتدنية، الحالة المدنية... إلخ، والتي تلعب دورا دافعا للفرد للتوجه نحو فعل أو نشاط ما، في دراستنا تعلق التساؤل أيضا بدور هذه العوامل في توجه المرأة الجزائرية للعمل في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

في حين ترتبط الحاجة للاستقلالية بشعور الفرد بضرورة حرية الاختيار لمختلف أنشطته المرتبطة بحياته اليومية الاجتماعية المعنوية والاقتصادية والمادية، ويسعى لإشباع هذه الحاجة والإصرار في حالة نقص في الإشباع، لأن الفرد يصر على ذلك وبصفة نوعية وكمية كل ما واجه عوائق من

العوامل الخارجة عنه كفرد وكبنية عاطفية، ويؤكد العديد من المفكرين[29] أهمهم ريان و ديسي Ryan & Deci،في العديد من أعمالهم على فكرة ان الشعور بالاستقلالية مرتبط أيضا بالإشراك والالتزام L'implication et l'engagement الذي هو مرتبط بمفهوم التأييد.

في دراستنا ومن خلال الشواهد الكيفية المتمثلة في خطاب المشاركات المتعلق بهده المؤشرات السابقة الذكر، قمنا بتفيئة أجوبتهن، والتعبير عليها كميا (لتعزيز التحليل حول مجتمع البحث لا التعميم لأن الدراسة ليست كمية بالدرجة الأولى)، حيث توصلنا للفئات ثلاثة يعبر عنها الجدول أدناه.

جدول يوضح اتجاهات المشاركات المتعلقة بدوافع التوجه للعمل للحساب الخاص

المؤشرات	التكرار	النسبة
وجود شعور بالاستقلالية	**09**	**%39,13**
الارتباط بالعائلة والظروف السوسيو اقتصادية	**14**	**%60,87**
المجموع	**23**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة

يوضح الجدول المشكل من خلال تفيئة للتوجهات العامة للمشاركات، أن الفئة الأولى، هي فئة النساء اللاتي توجهن للعمل غير الرسمي بدوافع اقتصادية واجتماعية وارتباط كبير بالعائلة، بنسبة 60%، في حين الفئة الثانية وبنسبة 41% ممن كانت دوافعهن في الأغلب رغبة في الاستقلالية والتحرر من قيود العائلة والمجتمع المحلي من خلال العمل وكسب مداخيل وتحقيق مكانة اجتماعية، وفيما سيأتي سنواصل عرض وتحليل الشواهد الكيفية حول الموضوع.

5ـ1ـ الشعور بالاستقلالية:

الشواهد الكيفية بينت لنا أن هناك أسباب أخرى شجعت المرأة على التوجه للعمل للحساب الخاص في التجارة غير الرسمية، كالرغبة في التحرر وتحقيق الذات، و هذا يدل على وجود فكرة الاستقلالية

عن الأسرة وكل ما يجعل من المرأة مقيدة في أسرتها، أو في مجتمعها الصغير، خاصة الاستقلالية المالية التي هي مفتاح الولوج للغاية.

لاحظنا هذا التوجه لدى الغالبية من العازبات ضمن المشاركات في الدراسة، فالمشاركة البالغة من العمر *29 سنة، عزباء، لديها تكوين مهني في الخياطة*، ظروفها الاجتماعية والاقتصادية في الأسرة قبل بدايتها في هذا النشاط كانت متوسطة، وبعد عمل لمدة سنة في ورشة خياطة، اتجهت للسفر إلى كل من تركيا ودبي، لشراء سلع أغلبها ملابس نسائية وملابس أطفال، وبعد خمس سنوات من النشاط استطاعت أن تكون رأسمال خاص وجد معتبر، وكما قالت:

"ما نحتاج لأي شخص يصرف عليا أو يكون وصي، خدمت، درت رزق هذا أكبر شعور بالحرية، وطموحي كبير في استثمار رزقي فواش نحب"[30].

إذن، هناك توجه لبعض المشاركات نحو الاستقلالية والسبيل الوحيد لذلك هو إثبات النفس في العائلة وخارجها من خلال الخروج للعمل وكسب المال ومن خلاله كسب مكانة اجتماعية، فعادة ما يرتبط بعد الاستقلالية بالرغبة في الحصول على مكانة اجتماعية، فقد تبين من المشاركات أن منهن من ترغب في الحصول على مكانة اجتماعية داخل المحيط الذي تعيشه و هذه المكانة مرتبطة حسبهن بوجود مداخيل مادية وملكيات مادية لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال العمل الحر الخاص، والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود هي من بين الطرق التي فيها ضمانات للوصول لذلك، حيث أن أحد المشاركات، عزباء 38 سنة، جامعية في إدراة الأعمال، لديها 3 سنوات عمل في عقود مؤقتة و7 سنوات عمل في التجارة غير الرسمية، حيث استطاعت جمع رأسمال مهم وفتحت عدة محلات في الغرب الجزائري لشباب من كلا الجنسين يسهرون على تسويق كل ما تستورده من سفرياتها، أصبحت لديها سمعة في ميدان عملها، فهي بالإضافة الى مداخيلها أصبحت تنشئ فرص عمل، وساعدها في ذلك مستواها التعليمي، وتخصصها في إدراة الأعمال (ماستر) وخبرتها المعتبرة، يبدوا أنها نموذج لمن يعي بوظيفته الاجتماعية فلاحظنا من خطابها روح مقاولاتية عالية، تقول:

"لست من تعلم لأجل القراءة والكتابة، منذ دخولي للجامعة وأنا أسعى لتحقيق أهداف واضحة وحقيقية، أود ان أكون ربة عمل سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، بإمكاني ذلك طبعا".

لقد تمكنت المشاركة من تحقيق أهدافها وتحسين وضعها المادي، وأيضا تحقيق تقدير من المحيط الاجتماعي، فمكانتها الاجتماعية هي نتيجة جهد وعمل ولا تعطى دون ذلك، وفعلا هذا يعبر عن رد فعل إيجابي للمرأة اتجاه أوضاع وموقف مجتمعي تقليدي في نظرته لأدوار المرأة، هذه البنية المجتمعية كما يقول أنتوني غيدنز " تتجاهل وجودها في البنية الاجتماعية أو تقلل من شأن دورها في مجالات الحياة الخاصة والعامة"[31].

5ـ2ـ الارتباط بالعائلة والظروف السوسيواقتصادية:

من خلال خطاب المبحوثات اللاتي لهن ارتباط كبير بالعائلة، كانت الفكرة الأساسية بالنسبة لهن هي أن المرأة التي اقتحمت المجال المهني تساهم في التنمية الاقتصادية للأسرة وتساهم في المصاريف العائلية، وهذه أهم الدوافع التي شجعت المرأة على التوجه للعمل للحساب الخاص سعيا لكسب المال وتحقيق أرباح لأجل رد جميل العائلة، إنه نوع من الإيثار لأجل تحقيق حياة الافضل للأسرة ، تقول مشاركة عزباء، 30 سنة، لديها تكوين مهني في مجال التأمينات:

" ... كل واحد في عائلتي يخدم للعائلة، والدينا تعبوا كثيير علينا، عطاونا كل شيء، ولازم علينا نردولهوم ونعوضولهوم تعبهم ..."[32].

كذلك، عند قراءتنا للمعطيات الميدانية تبين أن عددا مهما من المشاركات وضعهن الاجتماعي والاقتصادي في البداية قبل ولوجهن لعالم التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، ضعيف وأقل من متوسط، منهن من عشن وضعية صعبة يمكن توصيفها بـــ "حالة الفقر"، فنجد من هن بدون دخل وأزواجهن كذلك، أو دخل الأزواج ضعيف وغير مستقر، بالإضافة إلى ظروف اجتماعية تتعلق بعدم وجود سكن قار وخاص، الإقامة في سكنات هشة وتكاليف الإيجار، والسعي وراء الكسب ترجعه بعض المشاركات إلى غلاء المعيشة التي فرضت فكرة عمل المرأة لأجل المساعدة في تسيير متطلبات الأسرة.

6ـ المرأة في التجارة غير الرسمية: عوائق الولوج والبقاء

لا يمكن لأي فرد في أي مغامرة أن يجد البساط المستقيم والقالب الجاهز، على الأقل ميدانيا مهما توفرت الإمكانيات. ما نحاول معرفته وفهمه فيما سيأتي هو: ماهي العوائق التي واجهتها المرأة خلال

ولوجها في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، وتلك التي لازالت تواجهها إلى اليوم في تحدي البقاء؟

6ـ 1ـ العوائق السوسيوثقافية:

العديد من المشاركات أكدن على أن المرأة الجزائرية لازالت تعاني من العديد من القيم المجتمعية التي تقف أمام ولوجهن في الفضاء العام، سواء لأجل الشغل أو لأجل السياحة أو أي نشاط اجتماعي يومي، الأمر لم يشكل إجماعا من حيث التجارب الشخصية لهن، لاختلاف الواقع السوسيولوجي لكل مشاركة، لكنه شكل إجماعا لملاحظاتهن عن الواقع بشكل عام:

إحدى المشاركات بالغة من العمر 29 سنة، مطلقة وذات مستوى جامعي، كبرت في ظروف صعبة وصفتها بـــ "عيشة فقر"، ترى هذه المشاركة أن بعض العادات و التقاليد منعتها من العمل سابقا، ففي البيئة الاجتماعية أين عاشت، لم تكن لتسمح لها بالعمل والخروج، باستثناء الدراسة التي أكملتها في بيت الزوجية، لكن بعد طلاقها، تقول أنها قاومت وتمردت على كل من حاول منعها، متحججة بأن عائلتها هي السبب في طلاقها، مما أكسبها هامشا من الاستقلالية في خياراتها المستقبلية حاليا، لكن حسب رأيها لازال هناك عوائق تكبح طاقتها بسبب أفكار مثل:

"أنت مرا مطلقة، سمعة باباك وخوتك، (...)، ومش لازم ديما تسافري وحدك ...."[33].

نموذج آخر يوضح حجم وقوة الضغوط ذات خلفية عائلية سوسيوثقافية، تعبر عن صورة المرأة وأدوارها التقليدية، فمشاركة 39 سنة، أرملة، ذات مستوى تكوين مهني، تقول:

"مش كل من في الأسرة مثقف، عقلية المرا للدار موجودة عند خوتي ومطبقينها على نسائهم، لو مش الظروف خلاتهم يقبلوا بيا معهم بعد موت زوجي، وبفضل أمي، ماكنت نقدر نخدم، ثم بعد ما درت رزقي وتحصلت على سكن اجتماعي، تهنيت من تكسار الراس"[34].

هذا الخطاب يوضح جليا قوة وعمق تواجد ومقاومة الأفكار التقليدية حول المرأة وعمل المرأة في المجتمع الجزائري، ويوضح من جهة أخرى تلك الرهانات الأسرية، التي تدفع بالمرأة للسعي دوما نحو الاستقلالية، والمقاومة من خلال استغلال كل الموارد بما فيها تعاطف أحد أفراد الأسرة، مثلا "الأم" في مثال المشاركة السابقة، ففي هذا الصدد تقول الباحثتين محامدية إيمان وبوطوطن سليمة:

"... رغم ارتفاع معدلات مشاركة المرأة العربية في الكثير من ميادين الحياة العامة سواء برغبتها، أو بضغط من الظروف الإقتصادية أو السياسية إلا أن العادات والتقاليد العربية ما زالت تصر على أن دور المرأة الأساسي هو أن تكون زوجة وأما، وأن دور الرجل هو العمل خارج المنزل وإعالة أسرته. ومنه ينظر الكثيرون إلى عمل المرأة على أنه تحد للمجتمع لأنه يخرج على النماذج الأصلية الراسخة للحياة الأسرية وعلى القيم والمعتقدات التي تساندها..."[35].

6ـ2ـ العوائق المالية والعلائقية:

ممارسة أي نشاط مهني كان، خاصة بصفة مستقلة وغير رسمية هو عملية تتطلب توفير حد أدنى من الإمكانيات وتجميع مجموعة من الشروط التي تمتزج بين ما هو شخصي ومهني ومالي، كل هذا لأجل بدأ المغامرة بأقل الأخطار وتجسيد مشروع الشخص ميدانيا، فالتجارة عموما هي نشاط يحتاج لرأس مال معين حسب طبيعة النشاط، وكذلك رأسمال اجتماعي وعلائقي مهم، خاصة في حالة النساء التاجرات العاملات في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، والتي كنا قد أشرنا لأحد هذه المظاهر من الرساميل والتي لاحظناها ميدانيا والمتمثلة في الوسيط على سبيل المثال.

كذلك يعد الأمر بالنسبة للمرأة خاصا، باعتبارها الأقل قدرة على الوصول إلى الموارد حيث أن برنامج العمل الذي اعتمد في بيجين في عام 1995 في المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة، حدد الفوارق الاقتصادية بين الرجل والمرأة باعتبارها أحد المجالات الحاسمة الإثني عشر التي تتطلب إجراءات من جانب الدول الأعضاء، المجتمع الدولي والمجتمع المدني للتدخل[36].

فمن ناحية الموارد المالية، لاحظنا أن أغلب المشاركات وجدن بعض العوائق في البداية وإلى اليوم، تتعلق في أول المسار بصعوبة توفير رأسمال من العملة الصعبة لأجل ضمان سيولة مستدامة للمشروع، مع غياب الخبرة والتخوف من مخاطر الفشل والخسارة أيضا، فتقول مشاركة ذات 23 سنة، عزباء وذات مستوى تعليمي ثانوي، تعمل في هذا النشاط منذ ثلاث سنوات، حيث أن ظروفها العائلية كما قالت:

"**معشتش الفقر، الحمد الله، لكن ظروفنا كانت تعبانة**".

وحول العوائق التي واجهتها في بداية المشروع تقول:

" كان لازم عليا نتسلف مبلغ، في حياتي ما قدرت نجمعوا أو فكرت نتسلفوا، وشريت شوية أورو، لكن كثار ناس رفضوا يمدولي دراهم وكاين من العائلة وقالولي علاه واش راح ديري بيهم..."[37].

من خطاب هذه المشاركة كنموذج للعديدات منهن برز لنا العائق الأول المالي والمتمثل في غياب رأس مال لدى المشاركة، ويظهر أنها اضطرت إلى الاقتراض وهو أمر يمكن اعتباره عائقا ولكن في نفس الوقت أحد استراتيجيات النساء في الانطلاق في مشاريعهن، حيث أن العديدات منهن أظهرن لنا حجم الثقة في قدرتهن على رد المبالغ المقترضة من خلال نشاطهن، حيث أن المشاركة ذات 41 سنة، مطلقة وذات مستوى تعليمي جامعي، تملك 11 سنة خبرة في النشاط الحالي، تقول حول مسألة قدرة المرأة المستدينة من قضاء ديونها:

"كامل تسلفنا في الأول خاصة، لأنه المرا عمرها وخدمت منين راح تجيب الدراهم، بالصح شفنا نساء ورجال خدموا الكابا، ودخلوا دراهم كبار وداروا أملاك، يعني بكل صراحة مكنتش خايفة اني منقدرش نخلص، وزيد ماتسلفتش دارهم كبار حاجة نتع 15 مليون داك الوقت"[38].

كذلك لاحظنا عوائق يمكن تصنيفها ضمن الصعوبات اللوجيستية، وصعوبات تتعلق بكفاءات معينة، كاللغة مثلا، حيث أنه رغم أن متوسط المستوى التعليمي للمشاركات لابأس به ومرتفع لأغلبهن إلا أنهن يتكلمن العربية خاصة الدارجة الجزائرية كلغة تواصلهم اليومي والفرنسية بمستويات مختلفة، في حين أن الإنجليزية كلغة تواصل عالمية وهي المهيمنة في نقاط التسوق التي يقصدونها شكلت لهن في الأول صعوبة وعقدة كما قالت إحداهن:

"كنت معقدة بزاف من طريقة التحدث لما نسافر ونروح نتسوق، لولا أنه في عرب مثلا في دبي وتركيا يساعدوك في التواصل لكن في الأول كنت نخاف كثير، واليوم مع كثرة ما رحت وتعلمت من اليوتوب حمد الله نسلكها غاية"[39]. مشاركة، 33 عام، عزباء لديها شهادة تكوين مهني في الإعلام الآلي والسكرتارية وتملك 4 سنوات خبرة في هذا النشاط.

7ـ النساء تاجرات الحقيبة: بين السفر والتجارة الالكترونية

إن المرونة الكبيرة التي عرفها هذا الأخير، والمرونة الأكثر الموجودة في سوق العمل والشغل غير الرسمي، والتي جعلت من وسائط التواصل تؤثر أيضا في قرارات الافراد لمزاولة أي نشاط، خاصة التسويق الشبكي والتسويق عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي والتي فتحت شهية الكثيرات لولوج

عالم "البيزنس" وحتى السفر لأجل ذلك، حيث أن المشاركة ذات 26 سنة، عزباء وذات مستوى جامعي لها أربع سنوات خبرة في هذا النشاط، تحدثت بمدى قدرة مواقع التواصل الاجتماعي على فتح فرص كبيرة سواء للشغل الإضافي أو لتسويق السلع، فهي تقول:

"...**أول مرة عرفت بخدمة الكابا كانت بالفيسبوك، كنت نشري مع صحاباتي لبسة وماكياج من عند بنات، ودرنا علاقات، وخممت قلت علاه أنا نكون ديما زبونة، تواصلت مع بنت من عنابة، وهي وراتلي وفهمتني كل شيء، وأول مرة رحت معاها مدة 15 يوم كانت سياحة وبيزنس، وشرينا سلع اللي بعتها تقريبا نصفها بالفيسبوك فقط ...**"[40].

بالإضافة إلى أن هذا الخطاب يبرر ما سبق وذكرناه وافترضناه عن مسألة السفر، كذلك هو إشارة لاستراتيجية مهمة جدا، وتوجه جديد للعديد من نساء التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، ويتمثل في التجارة الالكترونية غير الرسمية والتي هي بالأساس استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وخلق صفحات خاصة لعرض، تسويق وبيع سلعهن وبمختلف الطرق، بل وأحيانا خلق وسطاء للبيع بتخفيضات مغرية، وعليه سيكون لنا حديث عن هذه الاستراتيجية ونواتجها بالنسبة لنساء العمل غير الرسمي وتجارة الحقيبة بالخصوص، في هذا الاطار تعرف اليونيسكو التجارة الالكترونية بأنها:

"هي مجموع العمليات التجارية المنفذة عن بعد من خلال الوسائط الالكترونية والرقمية، هذه الظاهرة تفرض نفسها اليوم كقناة للمبيعات لا يمكن الاستغناء عنها"[41].

ومن خلال ملاحظتنا للواقع المعيش وأيضا لطبيعة ملكيات المشاركات، خاصة وأن مختلف النساء اللاتي تم مقابلتهن يملكن هواتف ذكية ولوحات إلكترونية وكلهن يملك حاسوبا في المنزل والأغلبية منهن مسؤولات عن تنفيذ هذه العمليات وفيما يتعلق بالنساء الغير متعلمات فيستخدمن أفرادا من عائلاتهن أو يوظفن وسطاء تجاريين يضمنون العملية، وبالتالي التجارة والتسويق الإلكتروني هو واقع واستراتيجية فعالة وقائمة وتفرض نفسها في المجتمع على أوسع نطاق.

في هذا الصدد وعن أهمية العالم الرقمي اليوم نستحضر مقولة ذلك Delphine Remy-Boutang مؤسسة "يوم المرأة الرقمية" JFD :

"الرقمية ليست مجرد ثورة تكنولوجية ولكن ثورة ثقافية حقيقية، وتحويل حرفيا الأعراف والقيم والمواقف. فالتجريب مهم أكثر من التوقع فقط، ومعرفة أو البحث عن المعلومات هو أكثر أهمية من كونك فقط خبيرا، فالمشاركة أصبحت السلطة الجديدة "[42].

وفيما يتعلق بالمشاركات في دراستنا، هذه الاستراتيجيات الموجهة لتعظيم ربحهن من خلال تسويق أكثر لمشترياتهن، تعبر أيضا عن أحد أهم الكفاءات التي أضحى يتميز بها قطاع التجارة غير الرسمية في الجزائر، بالخصوص لدى النساء تاجرات الحقيبة، هذه الكفاءات تعبر عن واقع مستحدث وعن قدرتهن على التكيف مع مختلف الوسائط لصالح نشاطهن، وهنا تظهر لنا مؤشرات عقلانية اقتصادية وروح أعمال.

خاتمة:

إشكالية المرأة والعمل وكذلك تواجدها في فضاءات غير تلك التي وجدت نفسها فيها محصورة وفق نظام اجتماعي ذكوري، تبقى من الإشكاليات التي لازالت تطرح بقوة من قبل العديد من الباحثين والباحثات، ضف إلى ذلك مسالة تواجدها في القطاع غير الرسمي سواء كفاعلة فيه أو لدوافع قهرية اجتماعية واقتصادية.

في الجزائر، رغم الحراك السوسيو ثقافي والتغيرات التي مست البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ورغم الإصلاحات القانونية الدستورية والسياسية، إلا أن مشاركة المرأة لازالت تطرح إشكالات مدى تحقيقها لحقوقها ومدي استفادتها من كل تلك التغيرات؟، ما نوعية مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية في الشأن العام؟

كذلك تساؤلات تطرح حول مدى واقعية تحسن ظروف المرأة واستفادتها من حقوقها في العمل بعيدا عن التقسيمات الجندرية، خاصة في ظل تواجدها الكبير في قطاعات التربية والتعليم والصحة، وماذا عن واقعها في العمل غير الرسمي؟ وحقيقة دوافع تواجدها هناك؟

إن المرأة العاملة في التجارة غير الرسمية، هي واقع وحقيقة متجددة، هذا ما دفعنا في هذه الورقة إلى التساؤل أيضا عن مظاهر هذا التواجد وعن المحددات والدوافع التي لازالت تدفع بالمرأة لتواجد في هذه الأنشطة، وتنقلها ليس داخل إقليمها وبلدها وإنما أيضا خارج حدود موطنها، وكذلك العوائق التي تجدها المرأة في هذا النشاط والكفاءات والمستجدات في هذا النشاط خاصة ما تعلق بالتجارة الإلكترونية غير الرسمية من خلال عرض وتسويق السلع البضائع، كل هذا كان محل عرض نظري وميداني .

الهوامش:

[1] - Angel-Urdinola D.F. and Tanabe K., "**Micro-Determinants of Informal Employment in the MENA Region**", SP Discussion Paper 1201, The World Bank, 2012

[2]– حول نتائج هذه المرحلة على الواقع السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري تعد دراسة الثلاثي: علي الكنز وجمال غريد وسعيد شيخي من بين اهم الدراسات التي تناولت رد فعل مجتمعي لمشروع التصنيع في الجزائر: أنظر:

Chikhi S , A. El kenz ,D. Guerid, « **industrie et societé :SNS** » Rapport d'expertise pour le compte de la SNS, avril 1978 – juin 1982. Document non publié.

[3] مريم أحمد قدوري: الاقتصاد الموازي في الجزائر و الامارات فضاءٌ أبعاده نساء ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات ، 2017 ص80.

[4] Le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, https://www.mesrs.dz/agregats_mesrs

[5] – قدوري مريم، مرجع سابق، ص79.

[6]- Données relatives au commerce informel: enquête effectuée a fin 2011, fait ressorti l'existence de 765 marches informelsنقلا عن: مريم قدوري، مرجع سابق، ص83 .

[7] – أورزولا شوي، **أصل الفروق بين الجنسين**، تر: بوعلي ياسين، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط2، 1995،ص30.

[8] – بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تلمسان، ديسمبر 2014.

[9] – بيير بورديو، **الهيمنة الذكورية**، تر: شلمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009، ص 27.

[10] – مصطفى بوتوفنوشت، **العائلة الجزائرية: التطور والخصائص**، تر: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص19.

[11]– دليلة شارب، **الفضاء المنزلي والعمل: الأساتذة الجامعيون والعلاقات الجنوسية**" أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2010، ص 297.

[12] - Alban Goguel d'Allondans, «**l'exclusion sociale les métamorphoses d'un concept** », Editions, l'Harmattan, p. 44

[13] - Lenoir René, **Les exclus : un Français sur dix**. Paris, Seuil, 1974

[14] - Paugam, Serge et Dominique Schnapper, **La disqualification sociale: essai sur la nouvelle pauvreté**, Paris: Presses universitaires de France, 1991.

[15] - Rina Dupriet , «**La lutte contre l'exclusion** », Edition de l'école nationale de la santé publique 2002, p.23

[16] – Castel Robert. "De l'indigence à l'exclusion, la désaffiliation. Précarité du travail et vulnérabilité relationnelle, Face à l'exclusion, ***Le modèle français*** (1991): 137-168.

[17] - voir: Simon Wuhl: „**La Discrimination positive**" in: *Le Nouveau dictionnaire de*

l'action sociale (sous la direction de Jean-Yves Barreyre et Brigitte Bouquet), Paris, Bayard, Octobre 2006 / **L'égalité. Nouveaux débats**, PUF, 2002. / **Discrimination positive et justice sociale**, Paris,PUF, 2007.

[18] - Hélène Ryckmans, **Femmes migrantes, femmes pauvres, pour les femmes les exclusions se supperposent et s'imbriquent les unes aux autres**», Centre de formation pour le développement et la solidarité internationale. Mise en ligne le : 20 décembre 2005. Consulté le : 03Mars 2017. http://www.iteco.be/antipodes/inclusion-ou-exclusion/Femmes-exclusion-multiple-et

[19]– عائشة عبد السلام وآخرون، "**دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية** "، المنظمة العربية للمرأة، 2009الجزائر، ص 15

[20] - Addi Lahouari, **Les mutations de la société algérienne**, Paris : La Découverte (Textes à l'appui), 1999, p140.

[21] - Ibid, p140.

[22] OCDE , **Les migrations internationales en chiffres** Contribution conjointe des Nations Unies/DAES et de l'OCDE au Dialogue de haut niveau des Nations Unies sur les migrations et le développement, 3-4 octobre 2013, p02.

[23]- Manry Véronique, Schmoll Camille, « '**Le bizness des femmes' : Nouvelles figures des mobilités maghrébines dans l'espace euro-méditerranéen** », communication au colloque *Mobilités au féminin*, Laboratoire Méditerranéen de Sociologie, Tanger, 15-19 novembre 2005

[24]- Rigoni Isabelle, Séhili Djaouida, **Introduction au dossier Femmes dans la migration**, *Migrations Société*, Centre d'information et d'études sur les migrations internationales, France, V17, n° 99-100, 2005, pp. 67-73.

[25] - Organisation International de Travail : « **L'économie informelle : permettre une transition vers la formalisation** », Document de travail de l'OIT pour la préparation du colloque interrégional tripartite sur l'économie informelle. Genève, 27-29 Novembre 2007. http://bravo.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/meetingdocument/wcms_125490.pdf

[26] - ONS, **Activité, emploi & chômage En septembre 2015**, Bulletin ONS, Alger, pp 5-6

[27]- Deblé Isabelle. **Ester Boserup**, **La femme face au développement économique**. In: *Tiers-Monde*, tome 24, n°95, 1983. pp. 698-699; http://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1983_num_24_95_4324_t1_0698_0000_2

- Droy Isabelle, **Femmes et développement rural**, Eds Karthala, Paris, 1990, 182p.

[28] – عطار عبد الحفيظ: "**التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر**" أطروحة دكتوراه في الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2009–2010.

[29] - Ryan, R. M., & Deci, E. L. **Self-regulation and the problem of human autonomy: Does psychology need choice, self-determiniation, and will?**. *Journal of Personality*, 74, 1557-1586, 2006. doi:10.1111/j.1467-6494.2006.00420.x / Ryan, R. M., Deci, E. L., Grolnick, W. S., & La Guardia, J. G. **The significance of autonomy and autonomy support in psychological development and psychopathology**. In D. Cicchetti & D. J. Cohen (Eds.), *Developmental psychopathology: Theory and method* (Vol 1, pp. 795-849). New Jersey: John Wiley & Sons, Inc, 2006.

[30]– لا احتاج لاي شخص يصرف علي او يكون وصي، اشتغلت، ووفرت المال وهذا اكبر شعور بالحرية، وطموحي كبير في استثمار مالي في أي شيء احبه.

[31]انتوني غيدنر، **علم الاجتماع** (مع مدخلات عربية)، ترجمة، فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص360

[32]– كل شخص في عائلتي يعمل لفائدة العائلة، والدينا تعبوا كثيرا لأجلنا، أعطونا كل شيء، وعلينا أن نرد الجميل ونعوضهم عن تعبهم.

[33]– أنت امرأة مطلقة، سمعة أبوك وأخوتك (...)، وليس ضروري دائما أن تسافري لوحدك...

[34]– ليس كل من في الاسرة مثقف، عقلية المرأة للبيت موجودة عند اخوتي ومطبقة على نسائهم، لو لا ظروفي التي فرضت عليهم أن يتقبلوني معهم بعد موت زوجي، وبفض أمي، لما استطعت أن أعمل، ثم بعد وفرت بعض المال وتحصلت على سكن اجتماعي، ارتحت من جميع ما يتعبني.

[35]– محامدية أيمان وبوطوطن سليمة، **المرأة العاملة والعلاقات الأسرية**، الملتقى الوطني الثاني حول: *الاتصال وجودة الحياة في الاسرة*، جامعة ورقلة، أيام 9–10 افريل 2013، ص01.

[36] - Nations Unies, **Rapport de la quatrième conférence mondiale sur les femmes,** Beijing, 4-15 septembre 1995, Nations Unies · New York, 1996, 245 pages.

[37]– كان لزاما علي ان اقترض مبلغا من المال، في حياتي لم استطع جمعه أو فكرت في اقتراضه، واشتريت بعض العملة الصعبة –الأورو– لكن هناك أناس كثيرون رفضوا اقراضي المال، وهناك حتى من العائلة، وقالوا لي ماذا ستفعلين بهذا المال؟

[38]– كلنا اقترضنا في البداية، لان المرأة لم يسبق ان اشتغلت فمن اين ستاتي بالمال، لكن لاحظنا نساء ورجال اشتغلوا في تجارة الحقيبة، ونجحوا في كسب أموال كبيرة واشتروا أملاك، يعني وبكل صراحة لم اكن خائفة من عدم القدرة على دفع الدين، وأيضا لم اقترض أموال كبيرة فقط ما يقارب 15 مليون لذلك الوقت.

[39]– كنت معقدة كثيرا من طريقة التحدث عندما اسافر واتسوق، لولا انه فيه عري مثلا في دبي وتركيا يساعدونك في التواصل، في البداية كنت أخاف كثيرا، واليوم من كثرة ما ذهبت وتعلمت من اليوتيوب الحمد الله تعلمت طرق التواصل باللغة الإنجليزية.

[40]– اول مرة عرفت بعمل الحقيبة كانت من خلال الفيسبوك، كنت اشتري الملابس ومواد التجميل، من عند البنات واسسنا علاقات، وفكرت وقلت لماذا انا فقط زبونةّ؟ تواصلت مع فتاة من مدينة عنابة وهي علمتني ووضحت لي كل شيئ وأول مرة ذهبت معها مدة 15 يوم كانت سياحة وتجارة، اشترينا السلع والتي قمت ببيع نصفها تقريبا من خلال الفيسبوك

[41] - UNESCO, **Les TIC comme outil clé du Secteur de l'économie Informelle pour les Femmes : l'UNESCO forme des Femmes dans l'E-Commerce,** http://fr.unesco.org/news/tic-outil-cle-du-secteur-economie-informelle-femmes-unesco-forme-femmes-e-commerce

[42] - Christine Siméone, **La place des femmes dans l'économie numérique : toute petite,** Publié le vendredi 10 mars 2017 à 17h00, https://www.franceinter.fr/economie/la-place-des-femmes-dans-l-economie-numerique-toute-petite